

مراجعة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث في ضوء إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث

مخرجات اجتماع القاهرة 8-10 نوفمبر 2015

- تم استعراض ومناقشة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020 في ضوء نتائج إطار سنديا وغيره من الالتزامات الإقليمية التي تم الإعلان عنها خلال المؤتمران العربيان للحد من مخاطر الكوارث اللذان عقدا في 2013 في العقبة وفي 2014 في شرم الشيخ.
- تم التأكيد على ضرورة تفعيل الارادة السياسية والالتزامات التي تمت في إطار الحد من مخاطر الكوارث وفي إطار التنمية المستدامة وتغير المناخ والقضايا الإقليمية الأخرى ذات الصلة والدعوة لرفع الوعي والتعبئة.
- تم التأكيد على ضرورة التكامل بين الاستراتيجيات العربية المختلفة بحيث ينعكس التقدم في كل الجهات بشكل متناغم ومتكامل.
- تم التأكيد على أن الحوكمة والشفافية من أولويات العمل للحد من مخاطر الكوارث مع ضرورة تحديد المسؤوليات والادوار وآليات العمل على كل المستويات.

مخرجات اجتماع القاهرة 8-10 نوفمبر 2015

- تم التأكيد على ضرورة أن يبني تطبيق إطار سينداي في المنطقة العربية على إطار هيوغو وما تم تحقيقه حتى الآن في الوطن العربي والعمل على ما لم يتم تنفيذه مع مراعاة خصوصية وأولويات المنطقة والتحديات المختلفة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية و مراعاة أن قدرات الدول العربية وانجازاتها وتحدياتها وآليات التنفيذ تتفاوت بشأن الحد من مخاطر الكوارث.
- تم التأكيد على أن الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تمثل جسراً بين إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث والاستراتيجيات الوطنية كما أنها تساهم في التناغم والتكامل في تطبيق الاجراءات وفي التقييم والرصد والمتابعة .
- الدعوة للاستفادة من التجارب الجيدة وتبادل الخبرات داخل الوطن العربي وخارجه وتوثيق الممارسات والمبادرات الوطنية والمحلية والطوعية والمجتمعية

مخرجات اجتماع القاهرة 8-10 نوفمبر 2015

- الحث على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في الحد من المخاطر في قطاع الزراعة والصناعة والطاقة والاستفادة من التقنيات النووية في التنمية المستدامة
- الدعوة للبدء في مبادرات فعالة تركز على البنية التحتية والبناء وتطوير حملة مستشفيات ومدارس آمنة وحملة مدينتي تستعد!
- الحث على اشراك القطاع الخاص وقطاع التأمين في سياسات واجراءات الحد من المخاطر ومن ضمنها التعافي والبناء بشكل أفضل بعد الكارثة.
- التأكيد على أهمية إدراج الحد من مخاطر الكوارث في آليات الدعم التنموي.
- التأكيد على ضرورة إدراج الحد من مخاطر الكوارث في الاستثمارات العامة والخاصة بحيث تكون دراسات آثار المخاطر والكوارث جزء أساسي من تقييم الاستثمارات وخطط التنمية.

مخرجات اجتماع القاهرة 8-10 نوفمبر 2015

- الدعوة للاستفادة من التناغم والترابط بين اجندات 2015 لدعم الحد من مخاطر الكوارث وآليات التنفيذ والمتابعة والتمويل (إطار سينداي، التمويل من أجل التنمية ومخرجات أديس أبابا، الأهداف 17 للتنمية المستدامة، واتفاق باريس للتغير المناخي، مؤتمر التربية من أجل التنمية المستدامة، وايضاً ما سيأتي في 2016 في القمة الانسانية ومؤتمر HABITAT 3).
- دعوة أجهزة الإحصاء الوطنية للتعاون والمساهمة في وضع الاستراتيجيات وجمع البيانات لإعداد التقارير والتقييمات المختلفة حسب المؤشرات الدولية.
- الدعوة لإشراك المنظمات العربية المتخصصة والجامعات والاكاديميين ومراكز البحث العلمي في رفع الوعي ودعم اتخاذ القرار من خلال تعزيز دور العلم في الحد من المخاطر – الترحيب بإطلاق المجموعة العربية الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا من أجل الحد من مخاطر الكوارث.

مخرجات اجتماع القاهرة 8-10 نوفمبر 2015

- دعوة الجامعة العربية لتفعيل آلية التنسيق العربية بشأن الكوارث (أقرت في الجامعة العربية في 2007) وتطويرها لتعزيز دورها التنسيقي بين الدول العربية والمنظمات المعنية بحيث تساهم في متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية.
- دعوة الدول العربية لإنشاء وتحديث قواعد بيانات لخسائر الكوارث لتغطية المنطقة العربية واستكمالها قبل 2018
- دعوة الدول العربية لمراجعة وإعداد استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث قبل 2020 تماشياً مع الغاية الخامسة لإطار سينداي.
- دعوة الدول العربية لإدراج الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وخطط التعامل مع تغير المناخ وخطط التعامل مع الكوارث من صنع الانسان وما يترتب عليها من نزوح السكان وتدمير للبنية التحتية
- دعوة الدول العربية للمشاركة بفعالية في المركز العربي للحد من مخاطر الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والذي تم افتتاحه في الجزائر في 2015.

مخرجات اجتماع القاهرة 8-10 نوفمبر 2015

- **حث جميع الإدارات المعنية بجامعة الدول العربية لإدراج بند الحد من مخاطر الكوارث في توصيات المجالس الوزارية المتخصصة من خلال قرارات تفصيلية وفنية تعكس إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث وتساهم في تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.**
- **حث الدول العربية على استحداث وتجديد القوانين المحلية والوطنية الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث – الترحيب بمبادرة الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر للمساهمة في بناء القدرات وتقديم الدعم الفني بهذا الصدد.**
- **الدعوة لدمج الشباب وتفعيل دور المرأة وكل أفراد وهيئات المجتمع المدني للاستفادة من الطاقات والمبادرات الغير حكومية والتأكيد على دورهم في رفع الوعي العام.**

مراجعة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث في ضوء إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث

أولويات الإستراتيجية العربية



2. بناء القدرات اللازمة لتحديد ورصد وتقييم مخاطر الكوارث

3. بناء القدرة على المجابهة من خلال المعرفة والدعوة العامة (الترويج) والبحث والتدريب

1. تعزيز الالتزام بمنهج شامل ومتكامل للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات

4. تحسين المسائلة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي

5. إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وعمليات الاستجابة للطوارئ والاستعداد والتعافي

أولويات إطار سيندائي



1. فهم مخاطر الكوارث

2. تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث

3. الإستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها

4. تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

1. فهم مخاطر الكوارث (إضافة العوامل الخارجية كالاحتلال)

- فهم التفاوتات في قابلية التضرر، درجة التعرض، المخاطر وفي خسائر الكوارث بحسب الجنس، العمر والخلفيات الإجتماعية والإقتصادية، والقدرة.
- المخاطر الممتدة والحادّة.
- العوامل الإجتماعية والإقتصادية والمؤسّساتية بالإضافة الى العوامل الطبيعية والمادية التي تساهم في قابلية التضرر وتراكم المخاطر.
- التقييم العلمي والمجتمعي – الأخذ بعين الاعتبار آراء الهيئات الفاعلة بما في ذلك تلك الأكثر قابلية للتضرر لمخاطر الكوارث
- التفاعل مع محركات مخاطر الكوارث الرئيسية – أيّ الفقر، التدهور البيئي، التطور العمراني السريع، وضعف الحوكمة وضعف حوكمة المخاطر تحديداً.

2. تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث

- تحديد **الإحتياجات المالية** لتنفيذ الخطط على المستوى الوطني، المحلي والقطاعي مع تحديد **مصادر التمويل المحتملة** لسياسات إدارة مخاطر الكوارث، من القطاعين العام دين عام، ضرائب، سندات خزينة، مساعدات (والخاص) استثمارات، تحويلات، وبناء عليه تطوير **جدول زمني للتنفيذ**
- تطوير وتفعيل اللوائح والتشريعات من أجل تعزيز **المساءلة والمحاسبة** لعمليات **تكوين المخاطر** من قبل اشخاص وقطاعات و**تحويل هذه المخاطر** الى القطاع العام او المواطنين او قطاعات اخرى
- تطوير إطار **حوكمة المخاطر** لتعزيز الشفافية والمساءلة للقرارات المتخذة في مراحل ما قبل لتقييم، التقييم العلمي والمجتمعي، التصنيف والادارة لمخاطر الكوارث
- مأسسة **منتديات وطنية ومحلية** عابرة للقطاعات لادارة مخاطر الكوارث.

3. الإستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها

- تطوير وتنفيذ برامج لرفع القدرة على المجابهة لمجمل البنى التحتية الوطنية الحيوية بما في ذلك التراث الثقافي والطبيعي وأماكن العمل وقطاعي التعليم والصحة .
- تقليص المخاطر القائمة والوقاية من المخاطر الجديدة .
- التدابير الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية بالإضافة الى التدابير الفيزيائية للحد من المخاطر وقابلية التضرر .
- تقليص قابلية تضرر سبل العيش والإستثمارات .
- دمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية الريفية .

4. تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية وإعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

- تأمين إستمرارية الخدمات الأساسية والضرورية، واستمرارية العمليات، كجزء من برامج القدرة على المجابهة القطاعية.
- التأكيد على الاستفادة من الخطط الإقليمية القطاعية المختلفة للاستعداد والتأهب والاستجابة للطوارئ (مثل الخطة العربية للطوارئ النووية والإشعاعية)
- مأسسة جهود تقييم الحاجات بعد الكوارث وربطها بالبرامج القطاعية لرفع القدرة على المجابهة
- مأسسة قواعد البيانات لخسائر الكوارث بحيث يتم تحديثها عقب كل كارثة.
- تطوير إجراءات وقدرات الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص والمجتمعات المتضررة.
- التخطيط للتعافي قبل الكارثة ووضع خطط التعافي منفصلة عن خطط الاستجابة.
- البناء بشكل أفضل من أجل تجنب إعادة تكوين المخاطر ضمن عملية إعادة البناء.